Route Educational & Social Science Journal

Volume 5(13),December 2018

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
5.11.2018	29.11.2018	1.12.2018

جرائم المخدرات في محافظة المثنى وعلاقتها بالبطالة للمدة(2004–2017)

Crimes of Drugs in Muthanna province and the relation of unemployment from (2004-2017)

م. د. ماجدة جاسم حسين الخزاعي

د. صباح حسن بقرالشام

Dr. MAJDAH J. HUSIEN KATTEA

Dr. SABAH HASAN ALI

جامعة بغداد/كلية التربية للعلوم الانسانية–ابن رشد

قسم الجغرافيا

الملخص

تعد مشكلة المخدرات من أعقد المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الراهن وهي ليست أقل خطورة من مشكلة الإرهاب، ولا يكاد يفلت منها أي مجتمع سواء كان متقدما او ناميا.

اذ تعاني الكثير من المناطق بشكل عام والعراق بشكل خاص من انتشار هذه الظاهرة وشيوعها بين فئات المجتمع والتي تهدد الامن المجتمعي والسلم الاهلي لما فيها من آثار سلبية خاصة على الشباب الذي يواجه تحديات متزايدة اقتصادية واجتماعية أهمها البطالة وقلة فرص العمل وعدم ملائمة مخرجات النظام التعليمي مع سوق العمل ،

وبالتالي الشعور بالإقصاء الاجتماعي، مما قد يجعل الشباب يتبنى قيما ومعتقدات متناقضة، وأحيانا منحرفة، قد تنتظم لتشكل لديهم توجها نحو تعاطي المخدرات كأسلوب توافقي مع حالة الضغط التي يعيشونها سيما وان منطقة الدراسة (محافظة المثنى) تعد الافقر على مستوى العراق.

ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا لتأخذ طابعا مميزا من خلال الاهتمام بموضوع جوهري وهو جرائم المخدرات وعلاقتها بالبطالة ، وللتعرف على اهم أنواع جرائم المخدرات في منطقة الدراسة ؟ وما هو دور البطالة في هذا النوع من الجرائم ؟ ، وما هو دور المجتمع ووسائل الاعلام في تفشي او انحسار هذه الظاهرة؟

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدام أسلوب المسح الميداني لعينه إحصائية عشوائية للتعرف على حجم المجرمين في منطقة الدراسة، وكذلك مصادر المخدرات ومناطق تعاطيها .

تبين إن الاتجاه العام لجرائم المخدرات في محافظة المثنى يسير بوتيرة ثابتة لسنوات الدراسة مع ظهور ارتفاع ملحوظ لسنة 2015 وهي ذروة سيطرة التنظيمات الإرهابية على مساحات شاسعة من البلاد ،.ومن اهم الاستنتاجات في هذه الدراسة هي :-

توفير فرص عمل حقيقية للحد من مشكلة البطالة ، وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلة السكن العشوائي من خلال تأهيل تلك المناطق والارتقاء بواقع سكانها الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لما تشكله تلك المناطق من بؤر خطرة لتوليد الجناة.

الكلمات المفتاحية:-

العراق, محافظة المثنى, المخدرات , البطالة , جرائم المخدرات ,تهريب المخدرات.

Abstract

The problem of drugs is one of the most complex problems facing the international community at the present time. It is no less dangerous than the

problem of terrorism, and hardly any society, whether advanced or developing, can escape it.

As many of the regions in general and Iraq in particular suffer from the spread of this phenomenon and its prevalence among the groups of society, which threaten the social security and civil peace because of the negative effects, especially on young people facing increasing economic and social challenges, the most important of which is unemployment and lack of employment opportunities and inadequate outputs of the educational system with the market And thus the sense of social exclusion, which may make young people adopt conflicting values and beliefs, sometimes deviant, may be organized to form a trend towards drug use as a compromise with the pressure they are living in, especially as the study area (Muthanna province) Level Iraq.

In this context, our study has come to take a distinctive character through the interest of the substance of drug crimes and its relationship to unemployment, which may constitute a real problem in the study area to detect the spatial and temporal differences of drug crimes at the global, regional and local levels according to the administrative units during the study period. In the study area? And the role of unemployment in this type of crime? And the role of society and the media in the spread or decline of this phenomenon?

The study was based on the use of the analytical descriptive method to review the most relevant literature in the economic and social aspects of the governorate, as well as the use of field survey method to sample random statistics to identify the size of criminals in the study area,

The study included the province of Muthanna, located in the south-west of Iraq, between two latitudes (16¯.30 ° - 29¯.32 °) north and longitudes (44 ° - ¯446,30 °) to the east, it occupies the southern section of the sedimentary plain and the western plateau It is bordered to the north by the provinces of Qadisiyah and Najaf and from the south by Saudi Arabia and from the east by the provinces of Dhi Qar and Basra. Its temporal limits are based on data available for the period from 2004 to 2017.

مقدمة

ساهم موقع العراق المجاور الى دولة ايران وبالتالي منطقة الدراسة المتاخم للحدود الدولية مع العربية السعودية إلى جذب عدد من الشباب للمتاجرة وتعاطي المخدرات من ايران والى والعراق ثم الدول المجاورة .

تبين من الدراسة إن الاتجاه العام لجرائم المخدرات في محافظة المثنى يسير بوتيرة ثابتة لسنوات الدراسة مع ظهور ارتفاع ملحوظ لسنة 2015 وهي ذروة سيطرة التنظيمات الإرهابية على مساحات شاسعة من البلاد ، حيث ارتفع معدل الجرائم من (33) جريمة لكل (100,000) ألف نسمة من السكان في سنة (2014) إلى (38) جريمة لكل (100,000) ألف نسمة من السكان في سنة (2015).

أن الجرائم في محافظة المثنى تعد حضرية أكثر مما هي ريفية ، إذ بلغت نسبة الجرائم المرتكبة في الحضر (83 %) من أجمالي الجرائم ، في الوقت الذي لم تزد فيه نسبة الجرائم في الريف على (17 %) من إجمالي جرائم المحافظة .

أظهرت الدراسة أن الفئة العمرية الشباب (25 – 29) سنة هي أكثر الفئات العمرية ارتكاباً للجرائم بنسبة بلغت (30 %) من أجمالي جرائم المخدرات في المحافظة.

أثبتت الدراسة أن (65 %) من مرتكبي الجرائم يقل مستوى دخل أسرهم عن (250) إلف دينار عراقي شهرياً ، كذلك بينت الدراسة أن (60%) من مرتكبي الجرائم يسكنون في بيوت إما أيجار أو عشوائية.

1. مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي: هل يوجد تباين مكاني وزماني لجرائم المخدرات في منطقة الدراسة بحسب وحداتها الادارية خلال المدة المدروسة؟ ، وماهي أنواع جرائم المخدرات في منطقة الدراسة ؟ وما هو دور البطالة في هذا النوع من الجرائم ؟ ، وما هو دور المجتمع ووسائل الاعلام في تفشي او انحسار هذه الظاهرة؟

فرضية الدراسة: لتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد وضع الباحث الفرضيات التالية:

1. يتباين حجم الظاهرة ومعدلاتها مكانيا وزمانيا في هذه المحافظة بشكل خاص عما هو عليه في العراق بشكل عام وأن اتجاه التغير فيها هو نحو الارتفاع التدريجي وعلى مر السنين.
2. إن لتباين الحجم السكاني للوحدات الإدارية في المحافظة دوراً مؤثراً في تباين جرائم المخدرات فيها.
3. إن جرائم المخدرات التي ترتكب في الريف تختلف كماً ونوعاً عن تلك التي ترتكب في المدينة.
4. ان للبطالة المنتشرة بين شباب المحافظة الاثر الكبير في انتشار تعاطي المخدرات والاتجار بها .

هدف الدراسة: ونستطيع إن نوجز أهداف الدراسة بالنقاط الاتية: –

1. التعرف على التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات التي ترتكب في الريف والمدينة بشكل دقيق.

2. تسليط الضوء على العلاقة بين جريمة المخدرات ومشكلة البطالة في منطقة الدراسة.

3. وضع الحلول المناسبة للحد من تنامي الجرائم بصورة عامة وجريمة المخدرات بصورة خاصة.

الحدود المكانية والزمانية

شملت الدراسة ظاهرة جرائم المخدرات في محافظة المثنى الواقعة في الجنوب الغربي من العراق خريطة(1). بين دائرتي عرض (16ˉ30° – 29ˉ32°) شمالاً وخطي طول (44° – 30ˉ46°)شرقاً، وتصل مساحة محافظة المثنى المتكونة من(12) وحدة ادارية إلى (51740) كم2 أي ما يعادل (11.8%) من مساحة العراق البالغة (438،446) كم2 الجدول(1) فهي تشغل القسم الجنوبي من السهل الرسوبي والهضبة الغربية ويحدها من الشمال محافظتا القادسية والنجف ومن الجنوب المملكة العربية السعودية ومن الشرق محافظتي ذي قار والبصرة وتشكل النجف امتدادات جغرافية لحدودها الغربية خريطة(2).

أما حدودها الزمانية فقد اعتمدت الدراسة البيانات المتوافرة للمدة من (2004- 2017)م.

خريطة (١)
موقع منطقة الدراسة من العراق

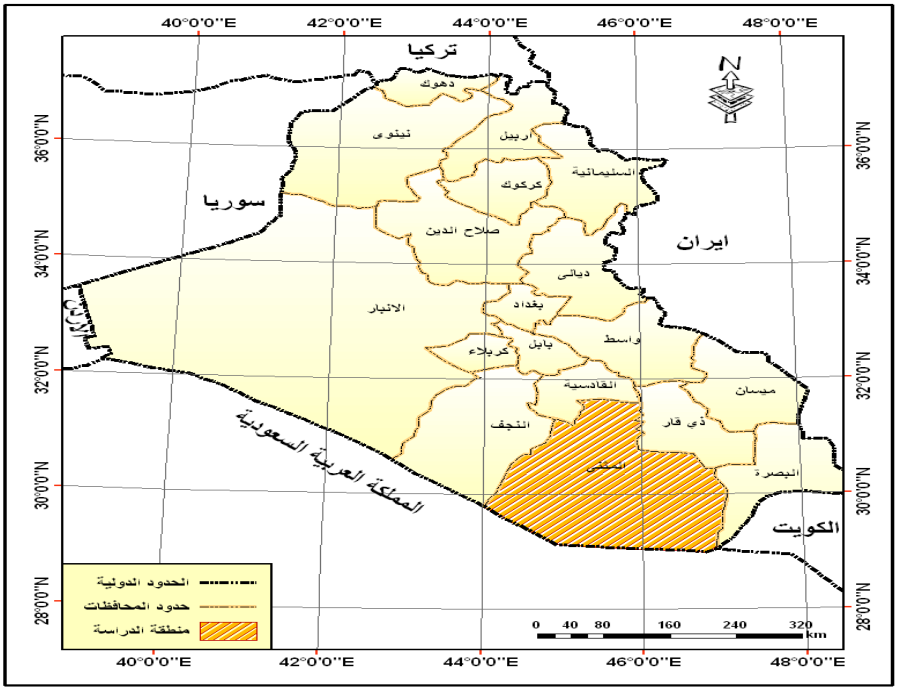

المصدر : وزارة الموارد المائية ، مديرية المساحة العامة ، خارطة العراق الادارية ، بمقياس ، ١ : ١٠٠٠٠٠٠ ، لعام ٢٠١٠ .

الجدول (1)

مساحة الاقضية والنواحي ونسبها المئوية في محافظة المثنى لعام 2016

الوحدات الادارية	المساحة /كم^2	النسبة المئوية %
مركز قضاء السماوة	680	1.3
ناحية السوير	261	0.5
مجموع قضاء السماوة	941	1.8
مركز قضاء الرميثة	106	0.2
ناحية المجد	145	0.3
ناحية النجمي	654	1.2
ناحية الهلال	321	0.6
مجموع قضاء الرميثة	1226	2.3
مركز قضاء الخضر	1260	2.4
ناحية الدراجي	407	0.8
مجموع قضاء الخضر	1667	3.2
مركز قضاء الوركاء	166	0.3
ناحية الكرامة	812	1.6
مجموع قضاء الوركاء	978	1.9
مركز قضاء السلمان	22396	43.3
ناحية بصيه	24532	47.4
مجموع قضاء السلمان	46928	90.7
المحافظة	51740	100

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مديرية الإحصاء في محافظة المثنى. قسم التخطيط والمتابعة، 2016م.

خارطة (٢)
الوحدات الادارية في محافظة المثنى

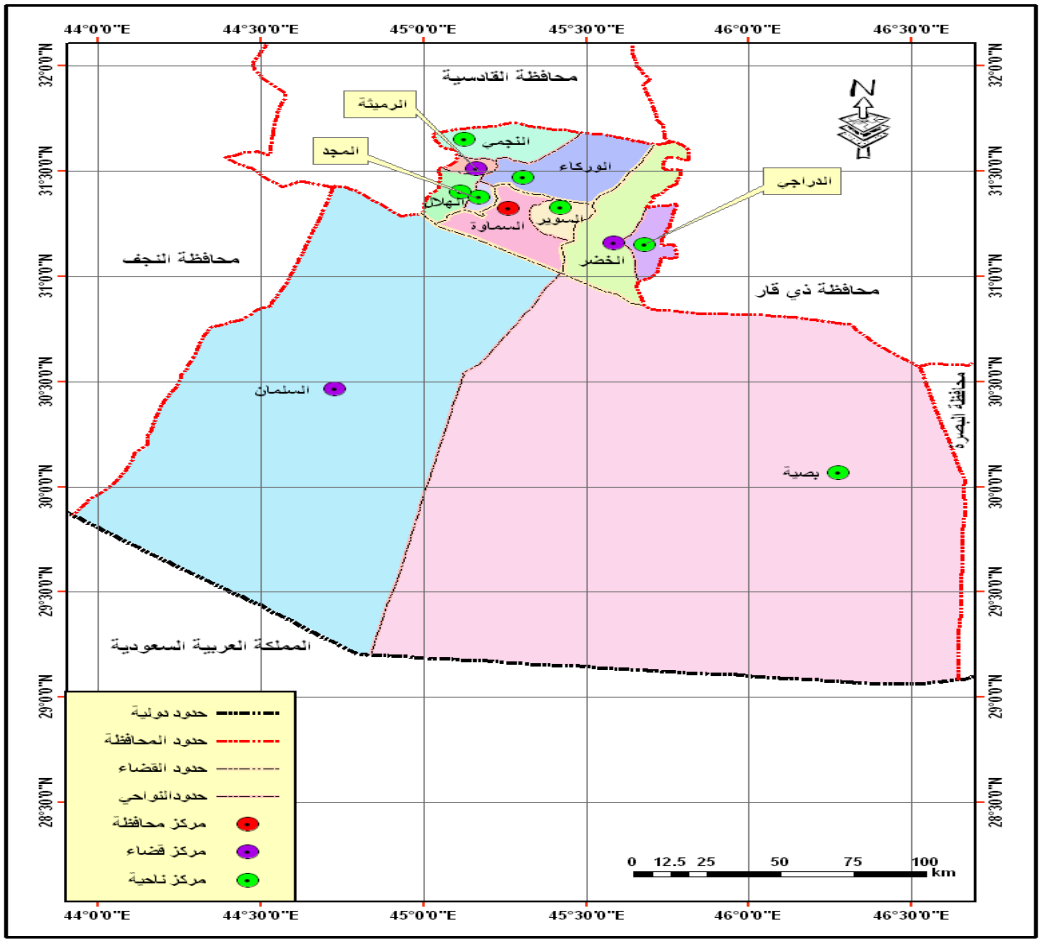

المصدر : الهيئة العامة للمساحة ،خريطة الوحدات الادارية للمحافظة المثنى ،بغداد، ٢٠٠٦، مقياس ١: ٥٠٠٠٠٠

المبحث الاول : تعريف المخدرات وأنواعها

المخدرات في اللغة والاصطلاح مشتقة من الخِدْر وهو ستر يُمد للجارية في ناحية البيت، والمخَدر والخَدَر: الظلمة، والخدرة: الظلمة الشديدة، والخادر: الكسلان، والخَدرُ من الشراب والدواء: فتور يعتري الشارب وضعف[1].

ومن الناحية الطبية يقصد بكلمة مخدر (أية مادة كيمائية تؤثر في حياة الخلايا الأساسية للإنسان وتسبب النعاس والنوم أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم[2].

وهي مواد مسكنة أو منبهة، وإذا تعاطاها الشخص بغير استشارة الطبيب المختص أضرته جسمياً ونفسياً واجتماعيا[3].

وهي تعمل على تعطيل أو تغيير الإحساس في الجهاز العصبي لدى الإنسان أو الحيوان، وذلك من الناحية الطبية، أما الناحية الشرعية: فهي كل مادة تقود الإنسان إلى الإدمان وتؤثر بصورة أو بأخرى على الجهاز العصبي[4].

وقانونياً: بأن المخدرات هي مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان، وتسمم الجهاز العصبي، ويحظر تداولها أو زراعتها أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون، ولا تستعمل إلا بواسطة من يرخص لهم ذلك[5].

ليست جميع المخدرات من نوع واحد ، ومن مصدر واحد ، أو لها تأثير واحد على الإنسان فهناك أنواع كثيرة متباينة تختلف قليلاً أو كثيراً في مصدرها وصفاتها وتأثيرها، لذلك عندما حاول العلماء أن يصنفوها في مجموعات أتت تصنيفاتهم ناقصة، متباينة لا تفي بالغرض، ولا تحوي كل المخدرات على اختلافها.

1. انواع المخدرات

يعتمد هذا التصنيف على مصدر المخدر ، حيث وزعت المخدرات في ثلاث مجموعات هي:

أ- المخدرات الطبيعية: هي مجموعة من العقاقير ويحصل عليها الإنسان من الطبيعة ، دون إدخال أي تعديل صناعي عليها، أي هي نباتات تحوى المادة المخدرة ، كالخشخاش والقنب والكوكا والقات، حيث تحتوي أوراق هذه النباتات أو زهورها أو ثمارها على مواد مخدرة ومنها القنب الهندي(الماريجوانا), البانجو, الافيون ,الكوكا والقات.

ب- المخدرات المستخلصة صناعياً من النباتات: هي مجموعة من المخدرات استخلصت من النباتات الطبيعية صناعياً مثل المورفين ,الهيروين, التتراهيدروكانابيتول, الكوكايين, الكوداين.

ج- المخدرات المركبة كيميائيا: هي مواد يمكن تحضيرها كيميائياً كمخدر الكريستال الاخطر عالميا ، او مثل بعض مسكنات الأ لم ومهدئات الأعصاب والمنومات والمنبهات وغيرها ، وهى تشابه في تركيبها ومفعولها تركيب ومفعول بعض المخدرات ، ويمكن حصرها في 3 مجموعات هي :

أ- المهبطات الصناعية

ب- المنشطات : وتشمل الأمفتياميات وبديلاتها.

جـ- عقاقير الهلوسة

د- المذيبات الطيارة (المشتقات): ومن هذه المواد: الغراء, البنزين, مذيبات الطلاء, سائل القداحات , سائل تنظيف الملابس (تراي كلورو ايثلين. ت ر م).[i]

د- المهدئات والمثبطات ومن أهم مخدرات هذه المجموعة: الخمور أو الكحوليات:

وقد عرفت الكحوليات أو الخمور منذ آلاف السنين ،فمن بدء ما سجل من التاريخ وقف الناس على تأثير الكحوليات من خلال الملاحظة دون الإلمام العلمي بالتغيرات الجسمانية والسيكولوجية التي تحدث عند متعاطيها. وقد أجريت مؤخرا أبحاثا عن تأثير الكحوليات على الإنسان ليس من الناحية الجسمية والنفسية فحسب، بل أيضا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية[ii] ، والمشروبات تحتوي على نسبة معينة من الكحول وقد تكون مخمرة (مثل البيرة) أو مقطرة (مثل الويسكي)، سواء كان مصدرها الفواكه، مثل العنب والتمر والزبيب والتفاح والإجاص أو من الحبوب: كالحنطة، والشعير، والذرة أو العسل، والبطاطس، والنشا والسكر.

ويعتبر الخمر في الدين الاسلامي محرمًا تحريمًا مطلقًا، ويدعى في الفقه الإسلامي بأم الخبائث وأيضاً سميت أم الكبائر لقد اجتمعت كلُّ موبقات الذُّنوب وموجِبات النَّدم في الخمْر؛ وذلك إنَّها مفتاح كلِّ شرٍّ ومنفذ كلِّ بلاء((المائدة 90))[iii].

ومما تقدم فأن استخدام هذه المواد يؤدي إلى اختلالات جسمية وشخصية وبعض الهلوسة وصعوبة في الكلام، مع اختلال في الإحساس بالوقت وتخيلات خاطئة عن الأماكن والمسافات، ويكون المدمن عرضة لاضطرابات نفسية قد تدفعه إلى الانتحار أو الجريمة[iv] .

كما يؤدي انقطاع المدمن عن المخدرات الى قلق وكآبة وخوف شديد من الموت او الاعتداء عليه[v]. ويبين الجدول(2) ابرز انواع المخدرات المتداولة في منطقة الدراسة للمدة 2004-2017.

جدول (2) نوع التعاطي او الاتجار بالمخدرات في محافظة المثنى للمدة 2004-2017

السنة	عدد الجرائم	حشيش	حبوب مخدرة	مشروبات كحولية	افيون	كريستال	داتورة
2004	55	0	40	15	0	0	0
2005	106	1	75	30	0	0	0
2006	116	1	90	25	0	0	0
2007	143	0	128	15	0	0	0
2008	258	0	223	35	0	0	0
2009	269	2	222	45	0	0	0
2010	227	2	165	57	1	1	1
2011	192	1	155	33	1	1	1
2012	267	0	188	76	1	1	1
2013	279	1	209	64	2	1	2
2014	246	1	152	89	2	1	1
2015	332	1	291	35	2	1	2

6	5	6	35	233	1	286	2016
9	6	8	33	218	2	276	2017

المصدر: وزارة الداخلية ، مديرية شرطة محافظة المثنى ، قسم الاحصاء الجنائي، بيانات غير منشورة ، 2017م.

ويلاحظ أن هناك قفزة كبيرة بحجم الجرائم المرتكبة خلال العام (2008) ، حيث بلغ معدل التغير (+115) مقارنة مع حجم الجرائم في عام (2007) . ويمكن إرجاع الزيادة في معدل نمو الجرائم في عام (2008) إلى تردي الوضع الأمني في محافظة المثنى خلال هذا العام وعودة هيبة القانون وسيادته في العام 2009، مما انعكس على ارتفاع مستوى الإبلاغ عن الجرائم من قبل المواطنين لزيادة ثقتهم بقدرة الأجهزة الأمنية على متابعة المجرمين وإلقاء القبض عليهم، بعد أن كان أغلب المواطنين لا يقومون بإبلاغ مراكز الشرطة عند تعرضهم إلى الجريمة وإنما يلجؤون إلى حلها بالطرق العشائرية بعيداً عن سلطة الدولة والقانون .

ومن خلال الجدول (3) والشكل(1) الذي يبين معدلات الجرائم لكل (100) ألف نسمة من السكان نجد إن معدل الجرائم في محافظة المثنى بدأ بالارتفاع ابتداء من سنة 2004 الى ان وصل الى اعلى معدلاته خلال السنة 2008 وبلغ (41 %) جريمة لكل (100.000) نسمة من السكان ، ويمكن إرجاع ذلك إلى الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق عموماً بما فيه محافظة المثنى بعد إسقاط النظام في عام (2004) وما نتج عنه من غياب لسلطة القانون وانتشار الفوضى بعد أن أقدمت قوات الاحتلال الأمريكية على حل كافة الأجهزة الأمنية وإعادة بنائها من جديد الأمر الذي تطلب مرحلة زمنية طويلة لتصبح تلك القوات قادرة على تحمل مسؤولياتها في حفظ الأمن وتحقيق الاستقرار .

الجدول (3) معدل الجرائم في محافظة المثنى لكل 100الف نسمة للمدة 2004-2017

السنة	عدد الجرائم	عدد السكان	النسبة لكل 100الف نسمة	نسبة التغيير
2004	55	554994	10	-
2005	106	574351	18	51
2006	116	594350	20	10
2007	143	614997	23	27
2008	258	636297	41	115
2009	269	658229	41	11
2010	227	680802	33	42-
2011	192	704022	27	35-
2012	267	727936	37	75
2013	279	770467	36	12
2014	246	777843	32	33-
2015	302	788262	38	56

16-	35	806368	286	2016
10-	33	826368	276	2017

المصدر: وزارة الداخلية ، مديرية شرطة محافظة المثنى ، قسم الاحصاء الجنائي، بيانات غير منشورة ، 2017م.

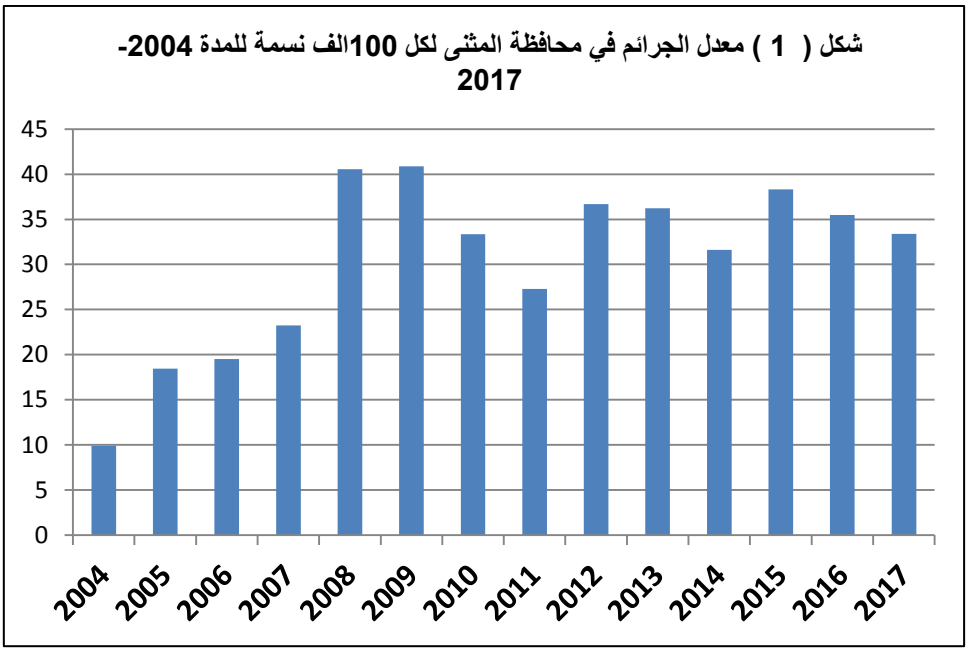

المصدر: جدول (3)

تهريب المخدرات الى العراق:-

تغير حال تجارة المخدرات واستهلاكها في العراق بعد الغزو؛ فالبلد الذي كان عصيًا على تجار المخدرات، أضحى ممرًا ومعبرًا ونقطة ارتكاز في تجارة المخدرات، فضلًا عن استهلاكها.

اجتاحت المخدرات الحدود العراقية لأسباب عديدة أهمها: الغزو الأمريكي وتداعياته التي حولت العراق منذ 2003 وحتى اليوم، إلى ممر للمخدرات الإيرانية والأفغانية، باتجاه الدول الخليجية ومنها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت» ويشير الظاهر إلى أن الانفلات الأمني، ساهم مساهمة كبيرة في رواج تجارة المخدرات في الأعوام الأخيرة.

تعد المحافظات الوسطى والجنوبية في العراق الأكثر عرضة للمخدرات، فضلًا عن انتشار تجارتها وتوسعها بسرعة كبيرة ما يطرح أسئلة عديدة عن الجهات التي تقف وراءها، وهناك تقارير تحدثت عن زراعة المخدرات محليًا في المحافظات التي تشهد توترًا أمنيًا مثل محافظة ديالى.

ويؤكد مسؤولون أمنيون أن تنامي تجارة المخدرات وتعاطيها في العراق يزدهر في المحافظات التي لها حدود مشتركة مع إيران، فضلًا عن المدن المقدسة كالنجف وكربلاء.

وهذه المحافظات هي: واسط والبصرة وميسان وديالى؛ بالإضافة إلى مدينة السليمانية في إقليم كردستان.

ورصدت تقارير حديثة لمكتب مكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة معبرين أو ممرين رئيسيين لنفاذ المخدرات الى العراق؛ فالتجار الإيرانيون والأفغان يستخدمون الحدود الشرقية التي تربط العراق بإيران مستغلين طول الشريط الحدودي الذي يزيد عن 1200 كيلومتر، والصعوبة التي تحول دون قدرة حرس الحدود على ضبط هذا الشريط الحدودي الطويل؛ إضافة إلى ضعف إمكانية الأجهزة الأمنية وافتقارها للمعدات اللازمة لكشف المخدرات، أما المعبر أو الممر الثاني الذي تستخدمه مافيا المخدرات التي تتبع دول وسط آسيا؛ فيستهدف أوروبا الشرقية التي من خلالها تصل إلى شمال العراق عن طريق تركيا، فضلًا عن تهريبها عن طريق الموانئ العراقية المطلة على الخليج العربي، والتي تصل إلى محافظة البصرة الجنوبية على وجه الخصوص.

خارطة رقم(3)

مناطق تهريب المخدرات الى العراق

المصدر: https://www.google.iq/search

المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في محافظة المثنى

يستند هذا المبحث إلى الفرضية التي وضعها الباحث والتي تشير إلى(يتباين حجم جرائم المخدرات ومعدلاتها مكانيا وزمانيا في هذه المحافظة بشكل خاص عما هو عليه في العراق بشكل عام وأن اتجاه التغير فيها هو نحو الارتفاع التدريجي وعلى مر السنين).

إذ تتفاوت معدلات جرائم المخدرات على المستويات الجغرافية كافة سواء على مستوى القارات أم بين أقاليم القارة الواحدة ، أو بين دول القارة ، بل أن التفاوت يوجد داخل الدولة الواحدة وعلى مستوى وحداتها الإدارية وبين ريف الدولة الواحدة وحضرها.

لذلك فان البيانات الحيوية الخاصة بحالات الجرائم التي تم الحصول عليها من سجلات الدوائر الامنية والسجون خلال سنوات الدراسة قد أثبتت اختلافها زمانيا ومكانيا ، وتتضح صورة التوزيع الجغرافي لمعدل جرائم المخدرات المسجلة من خلال النقاط الآتية:-

أولاً: التوزيع الجغرافي بحسب الوحدات الإدارية

نتيجة للتغيرات التي مر بها البلد عموما ومحافظة المثنى بشكل خاص خلال هذه المدة من الزمن التي امتدت لأكثر من عشر سنوات مضت ولغرض الوصول إلى النتائج الحقيقية لجرائم المخدرات في جميع الوحدات الإدارية لمحافظة المثنى من خلال تسجيل حالاتها في السجون والدوائر الأمنية مباشرة ومطابقتها مع المكاتب الرئيسية للشرطة ضمن الوحدات الإدارية.

سجلت قضاء السماوة (265) حالة من جرائم المخدرات لعام 2013م وهي اعلى نسبة للخمس سنوات الاخيرة بحسب الوحدات الادارية لمحافظة المثنى الجدول(4)، وعلى مستوى الاقضية يتضح تذبذب جرائم المخدرات في المحافظة بحسب الوحدات الادارية وهذا يتطابق مع الفرضية التي أفترضها الباحث والتي تنص " **يتباين حجم حالات الانتحار ومعدلاتها بحسب الحجم والمكان والزمان في هذه المحافظة**" ، فقد سجلت أعلى المعدلات في قضاء السماوة وبلغت (1160) للخمس سنوات الماضية ، وهذا يعود إلى الحجم السكاني الكبير مقارنة بباقي الوحدات الاداري شكل(2). إما اقل معدل سجل لنفس المدة كان في قضاء السلمان حيث انعدمت جرائم المخدرات في هذا القضاء ويعود سبب ذلك قلة عدد السكان في تلك المنطقة فضلا عن القصور في تسجيل البيانات.

الجدول (4)

توزيع جرائم المخدرات المسجلة للوحدات الإدارية التابعة لمحافظة المثنى للمدة (2012-2017) م.

السنة	عدد الجرائم	الوحدات الإدارية				
		السماوة	الرميثة	الوركاء	الخضر	السلمان
2012	267	245	12	3	7	0
2013	279	265	7	4	3	0
2014	246	209	19	6	12	0
2015	302	216	56	15	15	0
2016	286	192	71	10	13	0
2017	189	95	46	10	34	4
الكلي	1466	1160	182	43	77	4

المصدر: وزارة الداخلية ، مديرية شرطة محافظة المثنى ، قسم الاحصاء الجنائي، بيانات غير منشورة ، 2017م.

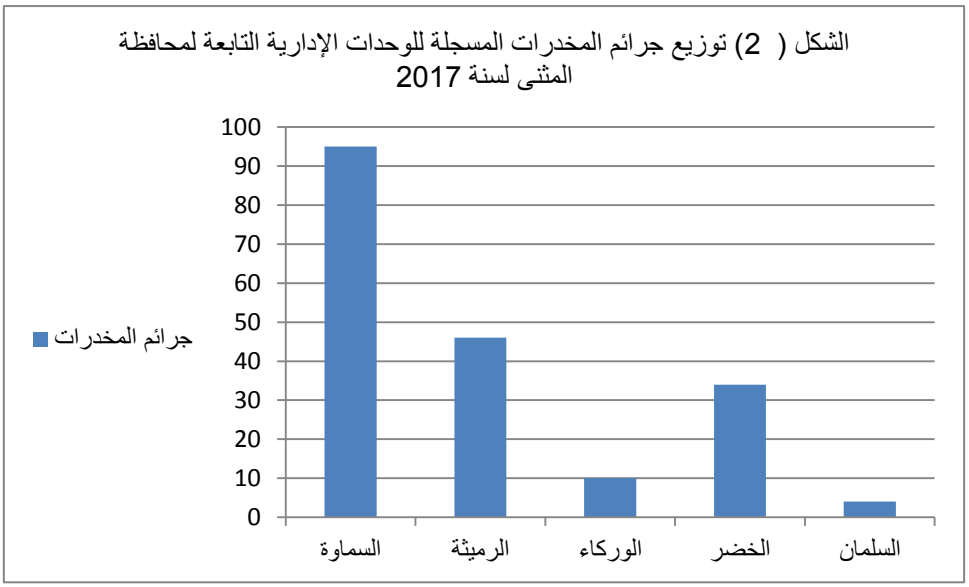

المصدر: جدول (4)

ثانيا: التوزيع حسب البيئة

أن المعيار الإداري هو المعيار المعتمد في العراق كأساس للتفريق بين الريف والمدينة وهذا يعني أن المدينة هي المستوطنة التي تتمتع بمركز أداري أو بلدي ولها حدود أداريه (vi).

إذ يعد محل إقامة الأسرة أحد العوامل المهمة في حدوث جرائم المخدرات المسجلة إذ إن الموطن الأصلي للأسرة يعكس حالتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وطبيعة البيئة التي تسكن فيها الأسرة، كلها ذات أهمية في مستويات ونسب الجرائم، وتعد الفوارق الحضرية الريفية ظاهرة هامة في اختلاف مستوى ارتكاب الجرائم (vii).

الجريمة ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها إي مجتمع من المجتمعات الإنسانية إلا أنها تختلف من حيث نسبة حدوثها ونوعيتها من مجتمع إلى أخر تبعاً لطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع . وتختلف من بيئة إلى أخرى، فأسباب الجريمة ودوافعها في المجتمع الحضري تختلف عن أسباب ودوافع الجريمة في المجتمع الريفي(viii). وترتفع عادة معدلات الجريمة بأنواعها المختلفة في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية ، ومرجع هذا قد يكون لأن المناطق الحضرية ذات تجمعات سكانية كبيرة ينقصها الترابط والتجانس الموجود لدى سكان المناطق الريفية(ix). على أنه مما لا جدال فيه أن نسبة ارتكاب الجرائم بصورة عامة في المدن أعلى بكثير منها في القرى (x) ، وذلك لأسباب تتعلق بتوفر الأرضية المناسبة للانحراف ، بسبب ازدياد الاحتياجات وتعقيدات الحياة وضعف صلة القرابة وانتشار وسائل اللهو والازدحام .

فمن خلال تحليل الجدول(4) والشكل (3) نلاحظ الفارق الكبير ما بين مجموع الجرائم للمدة (2004-2017)م في حضر محافظة المثنى وريفها، اذ نجد إن أعلى الجرائم سجلت في حضر محافظة المثنى كانت في سنة 2015 وبلغت(257) حالة وسبب هذه الحالات المرتفعة في حالات جرائم المخدرات هو الزيادة السكانية الكبيرة التي طرأت على مراكز المدن وكثرة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية نتيجة التغيرات التي شهدتها المحافظة بصورة عامة والمدينة خاصة فضلا عن منافسة سكان المناطق الريفية على موارد المدينة الاقتصادية وعلى الوظائف العامة والخاصة لانحسار حرفة الزراعة بسبب قلة الموارد المائية والتصحر الذي تعاني منه المنطقة.

تشير البيانات المسجلة والتقارير المحلية والمقابلات الشخصية والتقديرات الإحصائية إلى أنه من المحتمل أن يبدي ساكنو المناطق الحضرية القابلية على الاجرام أعلى بمعدل الضعف عن سكان الريف. وربما لا يكون السبب الكامل وراء الفروق بين البيئتين واضحاً، ولكن يحتمل كثيراً أن سكان الحضر يعانون بسبب الضغوط النفسية والاكتئاب أكثر من الريف، اعتباراً للدور الكبير الذي يقوم به الاكتئاب في حالات ارتكاب الجريمة. جدول(5)

ثانيا: التوزيع حسب العمر

ونقصد به المرحلة العمرية التي يمر بها الفرد المرتكب للجريمة، سواءً كانت مرحلة الطفولة أو المراهقة أو الشباب أو مرحلة النضوج، فالسن عامل مساعد في دفع الشخص إلى ارتكاب الجريمة، حيث يؤثر على حجم ونوعية الجرائم، ويتضح ذلك من حيث أن لكل مرحلة عمرية يمر بها المجرم لها خصائصها ومميزاتها، سواءً تعلق الأمر بتكوينها العضوي (البدني) والنفسي والعقلي أو اتصل بالبيئة الاجتماعية المحيطة بها.

جدول (5)

التوزيع البيئي لجرائم المخدرات المسجلة لمحافظة المثنى للمدة(2004-2017)م

السنة	عدد الجرائم	السكن	
		حضر	ريف
2004	55	45	10
2005	106	76	30
2006	116	101	15
2007	143	103	40
2008	258	198	60
2009	269	239	30
2010	227	192	35
2011	192	152	40
2012	267	232	35
2013	279	234	45
2014	246	221	25
2015	302	257	45
2016	286	226	60
2017	276	229	47

المصدر: وزارة الداخلية ، مديرية شرطة محافظة المثنى ، قسم الاحصاء الجنائي، بيانات غير منشورة ، 2017م.

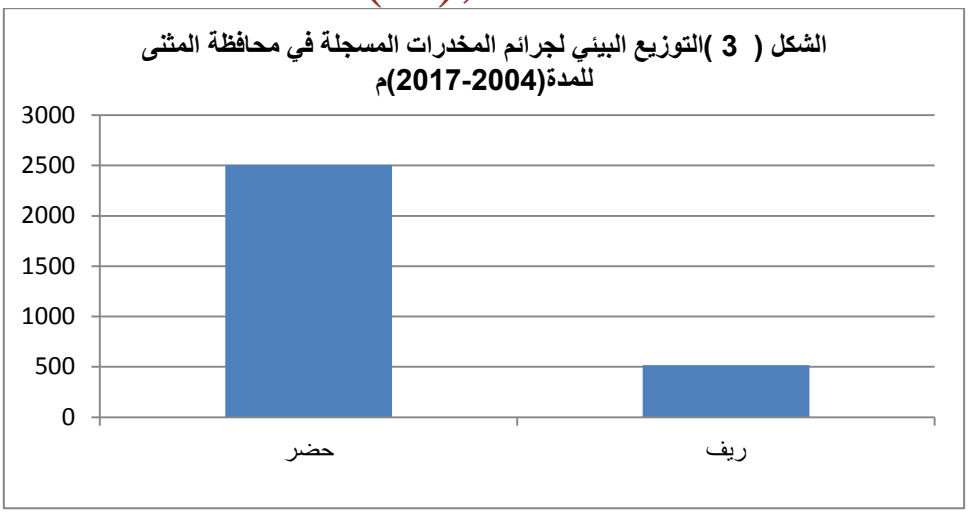

المصدر: جدول (5)

إن هذه الدراسة تبيِّن أن أكثر الجرائم المسجلة، ترتكب في مرحلة المراهقة والشباب المتقدم (15- 63 سنة) ، ويرجع ذلك إلى ما يتميز به الرجل في هذه المرحلة العمرية من صفات وخصائص بدنية ونفسية معينة، وزيادة غريزة حب المال والثراء والجنس بالتزامن مع فقدان الرعاية والاهتمام بسبب نقص التعليم او سوء الحالة الاقتصادية او فقدان احد الوالدين ، مما يجعلهم عرضة للإغراءات المختلفة من قبل المجتمع، فهذه الظروف قد توقعهم في حالات كثيرة وفي جرائم مختلفة بسبب تعاطيهم المخدرات او المتاجرة بها، وخاصةً في ظل عدم نضوجهم النفسي والعقلي، كما أن عدم مبالاتها وحب المغامرة وتقلب المزاج والعدوانية بسبب الاحداث التي مرت بها المنطقة وقلة الخبرة في الحياة في هذه المرحلة العمرية، إضافة إلى سوء الظروف المعيشية قد تدفعهم في حالات عديدة إلى ارتكاب جرائم المخدرات، والإيذاء الجسماني، والنفسي .

أما المراحل العمرية الأخرى كمرحلة النضوج والشيخوخة التي يمر بها الشخص فتقل فيها الجرائم مقارنة بمرحلة المراهقة والشباب، إلا أنه يلاحظ أن الجرائم تزداد في مرحلة النضوج (36 سنة وأكثر)، نتيجة المشاكل الأسرية ورفقاء السوء.

يشير الجدول (6) والشكل(4) الى توزيع الجرائم في محافظة المثنى على مستوى الوحدات الإدارية حسب الفئات العمرية لسنة 2017 وتبين من الدراسة أن الفئة العمرية (25 - 29) سنة هي أكثر الفئات العمرية ارتكاباً للجرائم بنسبة بلغت (87 %) من أجمالي الجرائم في المحافظة.

الجدول (6)التوزيع العمري لجرائم المخدرات المسجلة لمحافظة المثنى للمدة(2004-2017)م

الوحدات الادارية	عدد الجرائم	العمر

		من 14سنة فما دون	64-15	64 فما فوق
قضاء السماوة	87	3	77	7
قضاء الرميثة	85	3	74	8
قضاء الخضر	48	2	41	5
قضاء الوركاء	41	2	35	4
قضاء السلمان	15	1	11	3
المحافظة	276	11	238	27

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، مديرية شرطة المثنى، بيانات غير منشورة ،2017.

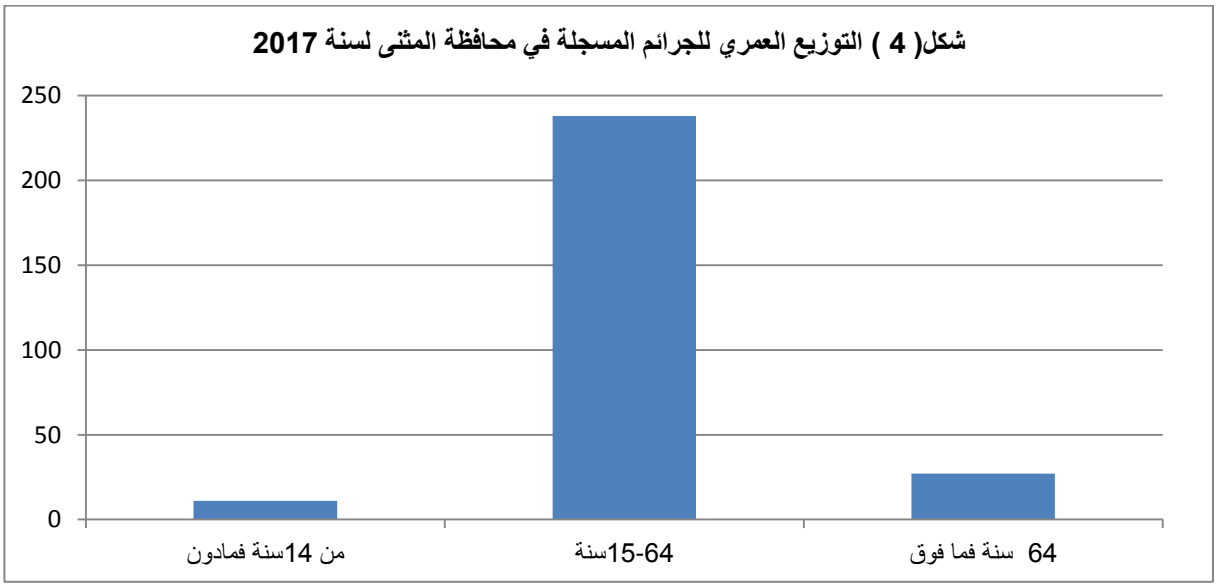

المصدر: جدول (6)

علاقة البطالة بجرائم المخدرات

لقد تعرضت القيم التقليدية المتوارثة لزلزال مدمر ، بما ترتب عليه ظهور نسق قيمي يؤكد علي الثراء الفردي والقيم الاستهلاكية والأنانية . تعد عمليات تجارة وتهريب وزراعة وصناعة المخدرات إحدى السبل غير المشروعة لتحقيق الثراء ، كما أن تجارة المخدرات غير المشروعة عبر الحدود تعد من الأعمال الضخمة والعالية الربح و ولذا فإن تجارة تهريب المخدرات وتجارتها وزراعتها تتم في شكل جرائم منظمة ، حيث تشير الأبحاث العلمية إلي أن أية دولة لا تستطيع أن تضبط أكثر من 5 إلي 10 % من مجموع المخدرات المتسربة داخل البلاد ، أي أن مافيا المخدرات تستطيع تهريب من 90 إلي 95 % من المواد الإدمانية مهما كانت يقظة وفعالية إدارة مكافحة المخدرات في أية دولة في العالم[xi].

وهناك العديد من الدراسات التي تشير إلي أن الاعتبارات الاقتصادية تعد عنصراً مهماً في الربط بين المخدرات والجريمة ، حيث يميل الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات غير المشروعة إلي ارتكاب الجرائم للحصول علي أموال لشراء المخدرات والاستمرار في التعاطي ، فالإدمان والتعاطي باهظ التكاليف نظرا للغلاء الشديد مما يفقر الفرد ، ويُلْجِئه مكرهاً إلي السرقة وارتكاب الجرائم للحصول علي المال بأية وسيلة لشراء ما يحتاجه من المخدرات ، هذا بالإضافة إلي أن الإدمان والتعاطي يفسدان العقل ، ويُذْهبان الحكمة والتبصر ، ومن ثم يفقد المدمن أو المتعاطي قدرته علي التبصر السليم في عواقب سلوكه ، فيسهل عليه الوقوع في الجرائم بأنواعها المختلفة دون وعي كاف بما يقوم به من جرائم ، وما تتركه من آثار مدمره عليه وعلي غيره ، مما يوقعه تحت طائلة القانون ، أو يخرج به عن الالتزام بالقيم الأخلاقية والأعراف الاجتماعية المحددة لسير المجتمع وانتظامه[xii]. فالفراغ والحاجة إلي أموال لشراء المخدرات تدفع الأفراد سواء ذوي المستويات الاقتصادية المرتفعة أو المنخفضة إلي ارتكاب الجرائم ، وإذا كانت حالات الاتجار ترتبط بالفقر والحرمان ، فأن حالات التعاطي ترتبط بالتفكك الأسري والوفرة المادية ، بما يصعب دور الأسرة في أحكام الضبط علي أبنائها ، كما كانت الأسرة ذاتها محرضة على الانحراف[xiii].

تعد البطالة وانخفاض الدخل الحاد من الاسباب المهمة للسلوك الاجرامي والانحراف الذي يكون بدافع الحاجة المادية والعوز الاقتصادي[xiv] ، وهكذا يمكن القول ان البطالة تؤدي الى الفقر ، والفقر يؤدي الى السلوك الاجرامي وهو ما يضعنا امام كارثة اجتماعية ان لم يتم التصدي لمشكلة البطالة كمولد رئيس للمشاكل الاجتماعية.

من الجدول (7) والشكل(5) نستنتج من ذلك ان نسبة 80% من العينة كانوا يعانون من البطالة مقابل 20% من الذين كانوا يعملون.

ان وجود هذه النسبة الكبيرة من الشباب العطل عن العمل يزيد من حجم الفقر ووقت الفراغ ويجعل من هذه الأماكن مرتعا لانتشار الجرائم بشكل عام والانحرافات السلوكية كتعاطي المخدرات وغيرها.

الجدول (7)جرائم المخدرات في محافظة المثنى حسب المهنة للمجرمين لسنة 2017

الوحدات الادارية	عدد الجرائم	الحالة المهنية				
		موظف حكومي	صاحب عمل	يعمل بأجر مؤقت	يعمل بشكل دائمي	لا يعمل
قضاء السماوة	87	3	3	8	4	69
قضاء الرميثة	85	2	4	7	6	66
قضاء الخضر	48	1	2	4	1	40
قضاء الوركاء	41	1	1	3	1	35
قضاء السلمان	15	0	0	3	2	10
المحافظة	276	7	10	25	14	220

المصدر: الدراسة الميدانية ،2017.

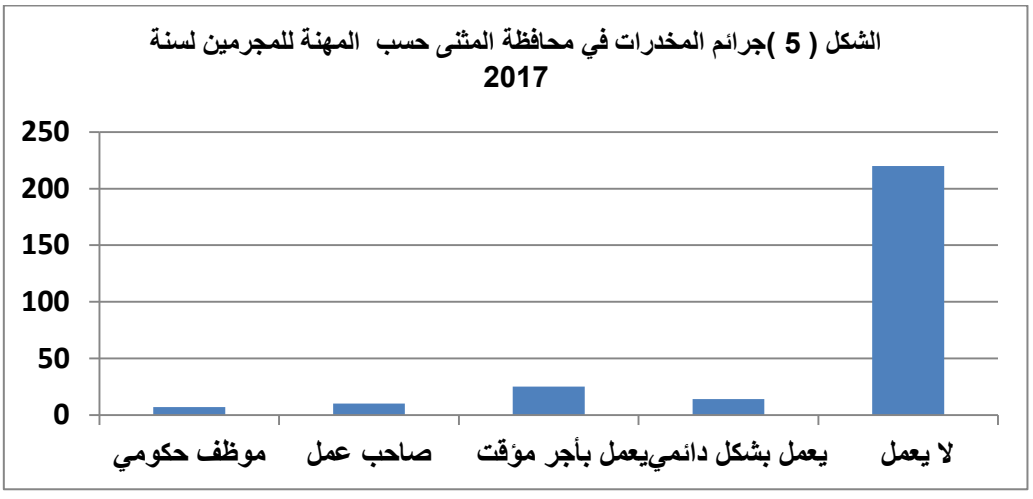

المصدر: جدول (7)

النتائج

تعد جرائم المخدرات من اخطر الجرائم التي تفتك بالمجتمع العراقي لما لها من اثار سلبية سواء أكانت امنية او اقتصادية ام اجتماعية أو سياسية ، لذا فهي تحتاج الى حلول جذرية لما لها من ارتباط وثيق بمسالة الأمن وبناء الاسرة ، اذ لا يمكن القضاء على جرائم المخدرات ما لم يتحقق الأمن والاستقرار ولا يمكن تحقيق الأمن ما لم يتم استيعاب الإعداد الهائلة من القوى العاملة ، لذا فان الأمر يتطلب كسر الحلقة المفرغة والمحكمة بين الأمن والبطالة ، وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لغرض التخفيف من حدة هذه المشكلة الا انها غير كافية في الحد منها. يمكن إيجاز اهم النتائج التي تم التوصل بما يلي:

1. إن الاتجاه العام لجرائم المخدرات في محافظة المثنى يسير نحو الارتفاع التدريجي للثلث الأول من مدة الدراسة الممتدة 2004-2017 ، ويلاحظ أن هناك ارتفاع كبير بحجم الجرائم المرتكبة خلال العام (2008 و 2009) ، حيث بلغ معدل التغير (41) مقارنة مع حجم الجرائم في عام (2011) . ويمكن إرجاع الارتفاع الى عدم استقرار الوضع الأمني بسبب الإرهاب والطائفية .
2. أظهرت الدراسة أن جرائم المخدرات في منطقة الدراسة تتباين مكانياً من وحدة إدارية إلى أخرى، ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة جرائم المخدرات في قضاء السماوة خلال مدة الدراسة (79%) من الجرائم مقابل 21% من الجرائم شمل باقي الوحدات الإدارية.
3. يعاني العراق ومنطقة الدراسة خصوصا من مشكلة البطالة وترجع أسباب البطالة الى ندرة او عدم استثمار الموارد الاقتصادية بالشكل الصحيح واسبابها كثيره أهمها الفساد و عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين و عدم تطبيق القوانين المنظمة للعمل لتحفيز الاستثمار.
4. ان للبطالة اثار امنية واقتصادية واجتماعية خطيرة تتمثل بهجرة الكفاءات العراقية الباحثة عن فرصة العمل الذي ادى لاحتلالها المرتبة الاولى على العراق في نسبة الفقر وبالتالي جنوح العاطل عن العمل الى الجرائم الاجتماعية والإرهاب لا شباع الشهوات ومواجهة ضغوطات الحياة و غلاء المعيشة .
5. يعد الموقع من اهم عوامل الطبيعية في منطقة الدراسة التي لها دور مؤثر في تنامي ظاهرة جرائم المخدرات فضلا عن متغيرات أخرى اقتصادية وأسرية وصحية وتعليمية وهي مؤثرة لكنها بنسب محددة ومتفاوتة .

التوصيات

1- التوجيه بدعم الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الجريمة والوقاية منها لاسيما ما يتعلق بالإمكانات المادية والبشرية لتمكين تلك الأجهزة من تحقيق الأهداف المناطة بها ، نظراً لما تشهده المحافظة من تقدم وتطور مستمر على مستوى هذه الأجهزة الأمنية من حيث العدة والعدد ، مع تكثيف تواجد رجال الأمن في الوحدات الإدارية التي أشرت كمناطق لتوطن الجرائم بشكل عام .

2- إنشاء مركز أبحاث لمكافحة الجريمة تابع لمديرية الشرطة يكون مسؤول عن أنشاء قاعدة بيانات تجمع من خلالها كافة البيانات المطلوبة في العمل البحثي وتنظيمها بطريقة علمية ليسهل على الباحثين عملية تحليلها والاستفادة منها في دراسة الجريمة والوقوف على أسبابها والدوافع الكامنة ورائها ومن ثم وضع الحلول المناسبة لها.

3- التوسع في الدراسات المتعلقة بظاهرة الجريمة وتوفير البيانات والإحصاءات اللازمة لقيام تلك الدراسات ، كما توصي الدراسة بتسهيل عمل الباحثين لدخول السجون الإصلاحية ومقابلة المسؤولين عنها بغية الحصول على المعلومات الضرورية .

6- توفير فرص عمل حقيقية لكل قادر على العمل وراغب فيه ، للحد من مشكلة البطالة ، حيث اتضح ومن خلال الدراسة أن البطالة من الأمور التي توفر الأرضية الملائمة لارتكاب الجريمة ، لأنها تترك الفرد ضحية للعوز والفاقة والعزلة الاجتماعية ، وبذلك تقل مقاومته للضغط الذي فرضته البطالة عليه مما قد يوقعه في أحضان الجريمة .

7- يعاني العراق ومنطقة الدراسة خصوصا من مشكلة البطالة وترجع أسباب البطالة الى ندرة او عدم استثمار الموارد الاقتصادية بالشكل الصحيح واسبابها كثيره أهمها الفساد و عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين و عدم تطبيق القوانين المنظمة للعمل لتحفيز الاستثمار.

8-ان معدلات البطالة بين الشباب في العراق ومنطقة الدراسة بلغت مستويات غير مسبوقة اذ شهد معدل الفقر ارتفاعا من 19.8% في 2012 إلى ما يقدر بنحو 30% في 2016 وارتفع معدل الفقر بواقع الضعف تقريباً في المحافظات وتعد منطقة الدراسة أكثر المحافظات فقراً في العراق للسنوات الاخيرة.

9- فتح دورات للتعليم المهني داخل السجون الإصلاحية لتعليم السجناء مهنة تساعدهم في حياتهم لتكون مصدر رزق لهم بعد الخروج من السجن فضلا عن توفير نسبة من الدرجات الوظيفية لهذه الشريحة ، نظراً لان نتائج هذه الدراسة بينت أن نسبة كبيرة من مرتكبي جرائم المخدرات من العاطلين عن العمل .

10- يجب أن تأخذ وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة بدورها في تثقيف المواطنين وتوعيتهم لمخاطر الجريمة وانعكاساتها ، ويمكن أن تأخذ المؤسسات المجتمعية دورها في تلك التوعية ، كما يمكن التوسع بعقد

الندوات والمؤتمرات الخاصة لمعالجة الظاهرة من أجل أن ينعم الجميع بجو من الأمن والأمان يطمئن فيه الإنسان على حياته وممتلكاته.

11- تعميق دور الأسرة وبناؤها في المجتمع من خلال إبراز دورها في عملية التنشئة الاجتماعية وذلك بالتعاون مع المؤسسات الرسمية وذلك لبناء جيل شباب الواعي المدرك لمسؤوليته ودوره في هذه المرحلة.

---

(1) ابن منظور: لسان العرب، المجلد الرابع، ص 232.

(2) عادل الدمراش , الإدمان (مظاهرة وعلاجه) الكويت , عالم المعرفة , 1982 , ص10_ص19

(3) محمد الخطيب، حكم تناول المخدرات والمفترات، مجلة الهداية، وزارة العدل والشئون الإسلامية، البحرين، العدد152، ص13، مايو190.

(4) سعد المغربي، ظاهرة تعاطي المخدرات: تعريفها – نبذة تاريخية عنها، بحث مقدم للندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطي المخدرات، الفترة4-10مايو1971م،المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، القاهرة، ص15.

(5) عصام أحمد محمد، جرائم المخدرات فقهاً وقضاء، القاهرة، د.ن، 1983م،ص 16.

(6) صلاح الدين البرلسي: مصدر سابق، ص89.

(7) عائدة عبد العظيم البنا ، الإسلام والتربية الصحية ، ط1 ، ص 79 .

(8) القرآن الكريم ، المائدة 90.

(9) شاكر عبد المجيد الرياض ، المخدرات وآثارها السيئة من الناحية العلمية، الرياض ، 1993، ص71-72.

(10) وزارة الداخلية ، مديرية شرطة محافظة المثنى ، قسم الاحصاء الجنائي، بيانات غير منشورة ، 2017م.

(11) محمد شفيق ، الجريمة والمجتمع محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي، مصر ، 2005، ص 70

(12) نصيف جاسم المطلبي ومحسن عبد علي, جمهورية العراق, وزارة التربية, ط1, 1990م,ص171.

(13) فراس عباس ألبياتي, وفيات الأطفال دراسة ميدانية اجتماعية في محافظة نينوى للمدة من(1990-1999)م, رسالة ماجستير(منشورة),كلية الآداب, جامعة الموصل, 2003م,ص70.

(14) فهيمة كريم رزيج المشهداني ، التصنيع والجريمة (دراسة ميدانية في مدينة بغداد) ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، 2009، ص110- 111.

(15) الهيئة العامة للمساحة, خريطة الوحدات الادارية لمحافظة المثنى ,بغداد,2006,مقياس 1:500000.

(16) عبد الله بن ناصر الوليعي ، السرقة في مدينة الرياض ، دراسة تحليلية ميدانية في جغرافية الجريمة ، المملكة العربية السعودية ، مركز أبحاث مكافحة الجريمة ، 1993 ، ص34.

(17) سامية حسن الساعاتي ، الجريمة والمجتمع ، بحوث في علم الاجتماع الجنائي ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط1 ، 1982 ، ص124.

(18) احمد عكاشة ، الرضا النفسي ، الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ، 2007 ، 41-42

(19) فرج عبدالقادر طه ، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي ، ط1 ، دار العربي للطباعة والنشر ، 2005 ، ص433-434.

(20) فاديه يحيى أبو شهبه ، الاتجاهات الحديثة في تأهيل المذنبين وعلاقاتها بالرعاية اللاحقة ، المؤتمر الدولي العربي الأول للرعاية اللاحقة ، الاتحاد الدولي لرعاية المسجونين بالتعاون مع الاتحاد المصري لرعاية المسجونين ، القاهرة ، 1990 ،ص299.

(21) عاطف عبد الفتاح عجوه ،البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض ، 1985 ، ص40.